

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة الغربية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٨/١/٢٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٣/١ ؛

### قرر:

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٤٢٤١٣٠٠ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان وواحد وأربعون ألفاً وثلاثمائة جنية لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٢٤٣٣٨٧ ج (فقط مليونان ومائتان وثلاثة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وثمانون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٩٩٧٩١٣ ج (فقط مليون واحد وتسعمائة وسبعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وثلاثة عشر جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٣/١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى